فهرس المطالب الواقعة فى هذه الحاشية

٢ شرط لزوم مطابقة الخبر للمبتدأ
٢ بيان معنى العبارة
٣ معنى الخارج فى تعريف الحمل الايجابى
٤ تقرير استعارة هذه
٤ اذا دار الصفة او الضمير بين المضاف والمضاف اليه
٤ مبحث تعريف الفائدة
٦ بيان امارة كون قيد الحيثية للاطلاق او للتقييد او للتعليل وبيان ان كونها للاطلاق عند كونها عين المحيث اكثرى لا كلى
٦ دليل اعتبار الحيثيات فى كل من تعاريف الفائدة والغاية والفرض والعلة الغائية
١٠ فى مقام التفسير يلزم ستة اشياء
١١ مادة الالف والنون اذا وقعت خبرا عن اسم معنى قد تكسر وقد تفتح
١٣ التاء للنقل يكون مجازا وتقرير استعارته
١٣ مبحث المقدمة
١٥ اللفظ قد يوضع لشخص بعينه
١٥ اذا اجتمع شيئان احدهما اعرف من الاخر
١٦ تعريف اللفظ
١٨ تقرير الاستعارة فى المضارع المستعمل فى الماضى
١٩ فى اقسام الوضع احتمالات اخر
١٩ ان جريان الاقسام الثلاثة فى الوضع النوعى وامثلته
٢٠ بيان انحصار الوضع النوعى فى القسم الواحد فى الهامش
٢١ بيان استحالة القسم الرابع من الوضع
٢٢ بيان تحقق الوضع الخاص لموضوع له خاص مع عموم آلة الملاحظة فى تسمية الاولاد قبل الرؤية
٢٢ وذلك بان يعقل امر مشترك
٢٣ تقرير الاستعارة فى ذلك من وجهين
٢٣ لفظ مشترك هل هو اسم فاعل او اسم مفعول
٢٣ تقرير الاستعارة اذا استعمل الاخبار فى معنى الانشاء
٢٤ استعمالات كلمة التوهم والايهام
٢٥ بيان الاختلاف بين الفريقين فى القسم الثانى من الوضع
٢٦ بيان التوفيق بين الفريقين وبيان انواع المغايرة

٢٧ الاتحاد الخارجي لازم في الحمل الايجابي لا السلبي لكن يلزم في السلبي صلاحية الاتحاد ليفيد النفي

٢٧ كلية الوضع بسبب كلية آلة الملاحظة

٣٠ تنبيه

٣٣ الفرق بين اللفظ الموضوع لشخصات بوضع كلي وبين الالفاظ المشتركة

٣٤ التقسيم

٣٥ تقرير استارة الفاء اذ كان للتعقيب الرتبي

٣٥ اذا كان المضاف اعم فالعائد في الخبر الى المضاف اليه عائد في الخبر الى المضاف اليه عائد الى المضاف بحسب الحقيقة

٣٦ التقسيم بحسب الاجمال والتفصيل ثلثة

٣٧ بيان النسب بين الحاصل في العقل والمفهوم والمدلول والموضوع له والمعنى

٣٨ الفرض يجيء لمعنيين

٤٠ بيان تعريف اسم الجنس على مذهب النحاة وعلى مذهب اهل البيان

٤٢ الذات يطلق على معان ثلثة

٤٣ معنى القيام بالغير

٤٤ لم اعتبرت النسبة في الفعل من جانب الحدث وفي المشتق من جانب الذات

٤٧ العائد في الجملة الواقعة خبرا قد يكون لام العهد وقد يكون وضع الظاهر موضع الضمير

٤٧ نسبة المشخص والكلي الى الوضع مجاز عقلي

٤٨ وضع اعلام الاجناس من قبيل الوضع الخاص للموضوع له الخاص عند المص ومن قبيل الوضع العام للموضوع له العام عند الشارح

٤٨ تقرير الاستعارة في لفظ في اذا استعمل في السببية

٤٩ الاعتراض على تعريف الضمير بدخول المعرف بلام العهد فيه والجواب عنه

٥١ في الضمائر المستترة ستة مذاهب

٥٢ بيان الاعتراض على تعريف الضمير واسم الاشارة والموصول والجواب عنه

٥٣ بيان وضع اسماء حروف المباني

٥٤ بيان وضع اسامي الكتب

٥٤ الخاتمة

٥٥ الف الجمع بمنزلة العاطفة بين المتعاطفات

٥٦ التنبيه الاول
٥٧ كون الشئ اذا عيد معرفة عين الاول اكثرى
٥٧ المركب من المستقل وغيره قسمان
٥٨ التنبيه الثانى
٥٩ بيان لزوم الاستدراك والدور فى فللذلك والجواب عنه
٦١ التنبيه الثالث
٦٢ اسؤلة واجوبة نافعة مفيدة جدا
٦٤ بيان ان المجاز فى لفظ دون لم كان بمراتب ثلث وتقرير المجاز فيه
٦٥ التنبيه الرابع
٦٧ تقرير الاستعارة فى لفظ فى المستعمل فى معنى السببية
٦٨ طريق أوضع الباء للالصاق
٦٩ النسبة الحكمية متحدة فى الموجبة والسالبة عند المتأخرين ومتعددة فيهما عند المتقدمين
٧١ الاعتراض على كون مجموع معنى الفعل غير مستقل والجواب عنه
٧١ الاعتراض على عدم كون مجموع الفعل والفاعل محكوما عليه ومحكوما به والجواب عنه
٧٢ اعتراض آخر على كون مجموع الفعل والفاعل غير صالح لان يكون محكوما عليه ومحكوما به والجواب عنه
٧٣ تبعية النسبة فى الملاحظة لا تنافى مقصوديتها فى الافادة
٧٣ التنبيه الخامس
٧٤ النسبة المعتبرة فى مفهوم الفعل بمعنى الوقوع والثبوت لا بمعنى بمعنى الوقوع والثبوت لا بمعنى الاثبات
٧٤ المراد بالحدث الذى هو جزء مفهوم الفعل ماصدق عليه الحدث لا مفهومه حتى يلزم استدراك النسبة
٧٥ الاعتراض بانه اذا كان الفعل موضوعا للنسبة القيامية يلزم خروج الفعل المجهول عن تعريف الفعل والجواب عنه
٧٥ التنبيه السادس
٧٦ اذا اريد باسم الجنس الماهية يكون مجازا على مذهب من قال بوضعه المفرد المنتشر ويحتمل ان يكون حقيقة واذا اريد به الفرد المعين يكون مجازا

على مذهب من قال بوضعه للماهية ويحتمل ان يكون حقيقة
٧٧ الاعتراض بانه اذا وضع اسم الجنس لغير معين ثم حصل التعيين يلزم جمع المتنافيين والجواب عنه
٧٧ التنبيه السابع
٧٨ الاعتراض بلزوم الدور فى الموصول والجواب عنه
٧٩ التنبيه الثامن
٨٠ اعادة الشئ معرفة فى مادة لم يكن فيها التباس فى مرجع الضمير تدل على المغايرة
٨٠ فى الفعل احتمالات سبعة وهو باعتبارها لايكون محكوما عليه وان كان محكوما به فى بعضها
٨١ بيان الوضع الغير القصدى
٨١ الاعتراض على اثبات الوضع الغير القصدى والجواب عنه
٨٣ التنبيه التاسع
٨٣ الزمان المعتبر فى مفهوم الفعل معين بتعين نوعى لاشخصى
٨٣ غير المستقل لايكون كليا
٨٣ سبب تقديم المشبه به فى امثال قولهم كما ان ذلك كذا هذا كذا
٨٤ الفعل بتمام معناه مستقل على القول بوضعه لنسبة الحدث الى فاعل ما
٨٤ اذا كان الفعل موضوعا للنسبة الى فاعل مالا يلزم التجريد او التأكيد فى الاستعمال
٨٤ فرق النسبة فى الوضعين فى الفعل
٨٥ الفعل باعتبار جزء معناه وان امكن كونه مخبرا عنه لكنه خلاف وضعه
٨٦ التنبيه العاشر
٨٦ فى ضمير الغائب مذاهب ثلثة
٨٨ التنبيه الحادى عشر
٨٨ التنبيه الثانى عشر

تم الفرس بعون الله الملك المتقدس

وبالله التوفيق

وضعيه شرحى على قوشى اله حافظ سيد مرحومك حاشيه‌سى
وبعض فوائدى متضمن منهواتى هـامشنده مندرج اولديغى
حالده بوكره طبع اولنمشدر

معارف نظارت جليله‌سنك رخصتى حائزدر

استانبول

١٣١٣

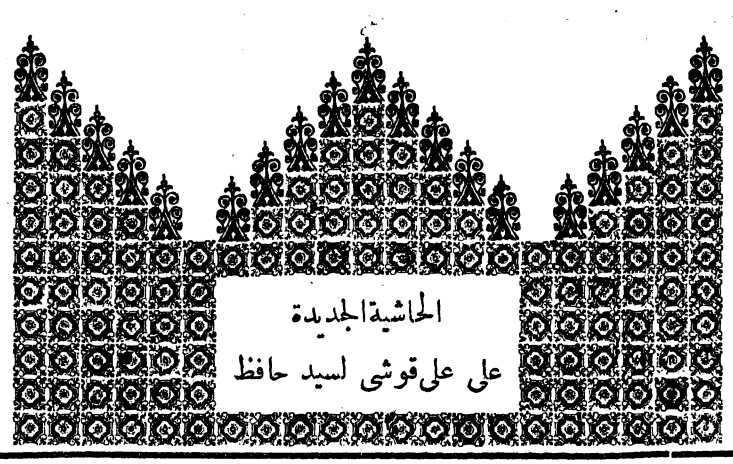

قال القاضى عضد الدين رحمه الله (هذه فائدة) افردها مع ٢ ان المشار اليه فوائد للاشارة الى كمال المناسبة بين اجزاء الرسالة حتى كأن الكل شئ واحد او الى الوحدة الطارية من جهة الوحدة او الى سهلة التناول او للمطابقة لافراد هذه وعلى الكل تنوينها للتقليل ٣ او للتعظيم (قوله المشار اليه) معناه الشئ الذى اشير اليه فتذكير ضمير اليه باعتبار لفظ اللام ومعناه وهو الشئ فان قيل لم يوجد المطابقة بين المبتدأ وهو اللام بمعنى الموصول والخبر وهو العبارات وهى مؤنثة فيقال ههنا ليست بلازمة لعدم شرط اللزوم وهو اشتقاق الخبر وضميره العائد الى المبتدأ وعدم مساواة تذكير الخبر وتأنيثه والكل منتف ههنا (قوله بهذه) اى بلفظة هذه ٤ ويمكن ان يراد معناها ويشار بها الى لفظة هذه فى المتن ففيه لطافة (قوله العبارات) جمع العبارة وهى فى اللغة اما بمعنى العبور والانتقال واما بمعنى التعبير والتفسير وفى العرف اللفظ فعلى الاول تسمية اللفظ بالعبارة تسمية السبب باسم المسبب لكون اللفظ سببا لعبور المخاطب الى معناه وعلى الثانى كذلك لكون اللفظ سببا لتفسير المتكلم لمعناه للمخاطب وانما خص الاشاره بهذه بالعبارات دون النقوش او المعانى اوغير ذلك لان الكتب والرسائل عبارة من الالفاظ فى المختار فيناسب

٢ قوله مع ان المشار اليه فوائد اى مع ان الاشياء التى اشير اليها فوائد فتذكير ضمير اليه باعتبار لفظ اللام واتيان فوائد بصيغة الجمع باعتبار معناها ولا يمكن ان يكون معنى اللام هنا الشئ الذى آه كما فى قول الشارح الاتى ولان المقام آب عنه لان هذا لقول مسوق لبيان تعدد المشار اليه فى نفس الامر لانه وجد هنا شرط لزوم مطابقة الخبر للمبتدأ

الاشارة اليها فان قيل كما يقال قرأت الكافية يقال فهمت الكافية واشتريت الكافية فما وجه المختار فيقال كتاب الله تعالى عبارة عن الفاظ لقوله تعالى فاقرأوا ماتيسر من القرأن وللاجماع فالظاهر المناسب مطابقة سائر الكتب الى القرأن فى كونها عبارة عن الالفاظ (قوله الذهنية) صفة للعبارات ٥ وكونها ذهنية لكونها كلية لان المشار اليه بهذه الالفاظ المطلقة سواء تكلم بها المص او غيره لانه لو لم يكن الفاظا مطلقة وكان الالفاظ التى تكلم بها المص لم تكن الالفاظ التى تكلم بها غيره فائدة وهذا خلف والالفاظ المطلقة كلية على التحقيق وهو كون الاعراض متبدلة بتبدل المحال لكونها تابعة لها فى الوجود والتشخص والكلية غير موجودة فى الخارج عند التحقيق على ماتقرر فى موضعه فالعبارات ذهنية وفائدة التقييد بالتى اه على هذا التقدير دفع احتمال الكذب بالنسبة الى نفس الامر لا الى الخبرية فى قضية هذه فائدة لانها لو لم تقيد لزم حمل الخاص وهو فائدة آه على العام وهو الالفاظ المطلقة المشار اليها بهذه على تقدير عدم التقييد وهو يحتمل الكذب كقولنا الحيوان انسان فانه يحتمله لجواز تحقق الحيوان المطلق فى ضمن غير الانسان فكذا الفاظ المطلقة ههنا لجواز تحققها فى ضمن غير الفائدة المشتملة فقيد لدفع هذا الاحتمال وكونها ذهنية على المشهور وهو كون الاعراض كالجواهر غير متبدلة بتبدل المحال لعدم الوجود فى الكتابة والتلفظ وفائدة التقييد بالتى الى آخره على هذا التقدير بيان الذهنية مع الفائدة الاولى على التقدير الاول لانه يكون معناه حينئذ اراد كتابتها وبيانها ولم يكتب ولم يبين وعلى هذا التقدير يرد على الشارح تخصيص الاشارة بهذه بتقدير تقدم الديباجة وهو خلاف المشهور بين الشارحين بخلاف التقدير الاول فى بيان الذهنية لان معنى التقييد حينئذ اراد الكتابة والبيان سواء كتب وبين اولا فيشمل تقدير التقدم والتأخر فكذا الاشارة فان قيل اذا كان المشار اليه ذهنيا فلا يوجد الحمل الايجابى بين المبتدأ والخبر لان معناه اتحاد المتغايرين فى الذهن خارجا فيقال لانسلم عدم وجود الحمل كيف ومعنى الخارج فى تعريف الحمل الايجاب اعم من الخارج المحقق اوالموهوم كما فى شريك البارى ممتنع وفى بعض النسخ وقع بدل الواو كلمة او فهى لمنع الخلو (قوله نزلت منزلة المشخص

٣ اوهذه لمنع الجمع فانه لم يرد فى الكلام الفصيح اجتماع التقليل والتعظيم فى لفظ

٥ قوله وكونها ذهنية آه قول الشارح العبارات الذهنية وان كان تركيبا وصفيا بحسب الظاهر الاانه مشتمل على الحكم بحسب الحقيقة لان الاوصاف بعد العلم بها اخبار والاخبار قبل العلم بها اوصاف فلذا باشر اثبات كونها ذهنية

الى آخره) جواب سؤال مقدر تقديره بان لفظة هذه موضوعة للمشخص المشاهد المبصر والعبارات الذهنية ليست بموجودة فى الخارج فضلا عن المبصرية فلا يصح الاشارة بهذه وتقرير الجواب بان مصحح استعمال اللفظ فى المعنى لو كان منحصرا فى الوضع لورد السؤال المذكور لانه لم يوجد ههنا لكنه لم ينحصر لان مصحح الاستعمال اما وضع ان استعمل اللفظ فى الموضوع له واما علاقة ان استعمل اللفظ فى غير المعنى الحقيقى وههنا وان لم يوجد المصحح الاول وهو الوضع لكن الثانى وهو العلاقة موجود ٦ فيصح الاستعمال بطريق المجاز وهو الاستعارة وتقريرها بالتركى كمال امتيازده عبارات مشخص مشاهد محسوس بالبصره تشبيه اولندى جنسندن اولمسى ادعا اولندى مشخص مشاهد محسوس بالبصره موضوع اولان هذه عباراتده استعمال اولندى استعارهٔ مصرحهٔ اصليه اولدى (فان قيل عبارة المشخص المشاهد المحسوس تشتمل الاستدراك لان معنى المشاهد ههنا هو المبصر وهو اخص من المحسوس اذ معنا المحسوس بالحواس الخمس الظاهرة فلا حاجة الى ايراد العام بعد ايراد الخاص فيقال نعم لو حملا على المعنيين المذكورين وهو ممنوع بل حمل المشاهد على معنى الحاضر والمحسوس على معنى المبصر فلا استدراك (قوله الموضوعة) صفة للفظة هذه المضاف اليها الكلمة فان قيل ان المشهور اذا دار الصفة او الضمير بين المضاف والمضاف اليه فيصرف الى المضاف على ما هو الظاهر لكونه مقصودا والمضاف اليه يجىء لبيانه فكيف يكون لفظة الموضوعة صفة للمضاف اليه وهو لفظة هذه فيقال ان المشهور فيما كان المضاف غير لفظ كل او بعض وفيما لم يكن الاضافة من قبيل اضافة علم النحو وعلم الفقه والا فيصرف بحسب الظاهر الى المضاف اليه كما فيما نحن فيه (قوله والفائدة ما حصلته) الواو فيه عاطفة لهذه الجملة على الجملة المشار اليه بهذه العبارات عطف القصة على القصة لاشتراكهما فى بيان قول المصنف هذه فائدة (قوله من علم) اما متعلق بحصلته فيخرج من التعريف ما حصلته من الجاه والمنصب مع انه من افراد المعرف واما حال من ضمير المنصوب وبيان لما فيخرج نفس الجاه والمنصب مع انه من افراد المعرف فان قيل فيكون فاسدا لكونه غير جامع لافراد المعرف فيقال ذكر المال والعلم فيه لكونهما اشرف

٦ ان ـل لا يصح استعمال اسم الاشارة ههنا مع كونه مجازا لانه مشروط بسبق المشار اليه اذا استعمل فى المعقول كضمير الغائب فلا سبق ههنا فيقال ان الشرط سبقه لفظا او معنى او حكما كما فى ضمير الغائب والا ولان ههنا منتفيان والثالث متحقق لان كمال امتياز المشار اليه بمنزلة السبق فيتحقق الشرط وهو السبق الحكمى كذا قال المحشى فى حاشية على شرح العصام

الفائدة محمول على التمثيل بقرينة ذكر الخير بدل العلم فى بيان ماخذ الاشتقاق حيث قال مشتق من الفيد بمعنى استحداث المال او الخير ولفظ استحداث فى هذا القول ٧ مضاف الى المفعول به غير الصريح على تقدير تعلق من الى حصلته فى التعريف ومضاف الى المفعول به الصريح على تقدير كونها للبيان للمناسبة التامة بينهما وان قيل حمل التعريف على الفائدة يقتضى ان يكون المراد بها المعنى وحمل مشتق يقتضى ان يكون المراد بها اللفظ لكون الاشتقاق من قبيل اوصاف الالفاظ فايهما يراد لايراد الآخر لكونه جمعا بين المعنيين فى اطلاق واحد فى لفظ واحد وهو باطل فيقال انما يلزم البطلان اذا اريد المعنيان بطريق الحقيقة او اذا اريد احدهما بطريق الحقيقة والآخر بطريق المجاز وههنا ليس الامر كذلك لانه اذا اريد المعنيان ههنا بطريق عموم المجاز وهو ههنا مايطلق عليه لفظ الفائدة سواء كان مفهوم الفائدة او لفظ الفائدة فهذه الارادة صحيحة وعلاقة هذا المجاز العموم والخصوص وقرينته حمل الخبرين وفائدته الاستغناء عن ذكر الفائدة مرتين وان قيل لم عدل من التعريف المشهور وهو ماستفدته من علم او مال فيقال لاستلزامه الدور لان جهالة المشتق وتعريفه باعتبار المأخذ وهو الفيد ههنا فلو عرف بما استفدت لتوقف معرفة استفدت على معرفة مأخذ الاشتقاق وهو الاستفادة ومعرفتها على معرفة الثلاثى وهو الفيد وهو المعرف بحسب الحقيقة فيلزم توقف معرفة الفيد على معرفته وهو الدور والجواب بحمل المعرف على الاصطلاحى وماوقع فى التعريف على اللغوى ليس بصحيح هنا لان الغرض تعريف معنى اللغوى وان صح الجواب بان التعريف تنبيهى او لفظى لكنه تكلف فلذا عدل عن المشهور (قوله قيل اسم الفاعل الى آخره) فان قيل ذكر اسم الفاعل ههنا دون ماسبق يقتضى عدم كون ماسبق اسم الفاعل مع انه اسم الفاعل فيقال حذف اسم الفاعل من الاول بقرينة ذكره فى الثانى وحذف من الثانى لفظ مشتق بقرينة ذكره فى الاول فيوجد ههنا صنعة الاحتباك من علم البديع فلا اقتضاء فان قيل اذا كان لفظ الفائدة على التقدير الاول اسم الفاعل كان معناه محصلة اسم الفاعل لاماحصلته لان ماحصلته معنى اسم المفعول فيقال ان الفائدة اذا اسندت الى غير المحصل كان اسنادها مجازا فالمعنى ٨ الحاصل للفائدة اسم الفاعل بملاحظة كون

٧ قوله مضاف الى المفعول به غير الصريح فيكون المعنى الاستحداث من المال والخير قوله على تقدير تعلق من فى قوله من علم او مال الى حصلته حال كون لفظ من ولفظ حصلته فى التعريف فهو حال منهما

٨ كما فى ان المعنى الحاصل فى عيشة راضية عيشة مرضية (منه)

الاسناد مجازا ما حصلته الى آخره والجواب بان اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول غير مرضى لانه حينئذ تكون الفائدة مجازا لغويا وقوله فى اللغة آب عنه لانه لايبحث فيها من المعنى المجازى لان علم اللغة علم يبحث فيه عن احوال جواهر المفردات بحسب معانيها الاصلية فان قيل كون اسناد الفائدة مجازا ينافى الى ماسيأتى من الشارح وهو قوله واما حمل الفائدة آه فالجواب الذى يقال انه غير مرضى مرضى فيقال الاسناد المجازى فى التوجيه باعتبار نسبتها الى الفاعل وانتفاء الاسناد المجازى كما فهم من قوله الاتى باعتبار نسبتها مع الفاعل الى المبتدأ فلاتنافى ولارضاء بغير المرضى (قوله من فأدته) بالمتكلم ظاهره شامل لمذهب الكوفية والبصرية لانه يحتمل انه مشتق من فأدته لامن مصدره ويحتمل انه مشتق من فأدته بالذات كما هو مذهب الامام الاعظم رحمه الله تعالى وبالواسطة من مصدره والاحتمال الاول مذهب الكوفية والثانى مذهب البصرية فلا منافاة بين هذا القول وبين السابق وهو قوله مشتق من الفيد لان هذا القول على الاحتمال الاول غير مرضى عند الشارح كما دل عليه قوله قيل والقول الاول مرضى عنده فلاتنافى وعلى الاحتمال الثانى بيان الاشتقاق بالذات والقول الاول بيان الاشتقاق بالواسطة (قوله اذا اصبت فوأده) بالخطاب على ماهو قاعدة التفسير باذا وهى كون الكلمة الواقعة فى التفسير مخاطبا اذا كانت الكلمة الواقعة فى المفسر متكلما كما قال دده افندى والمعنى اللغوى للفائدة على الثانى مصيبة مؤثرة فى الفوأد للحسن واللطافة (قوله وفى العرف) ٩ اى العرف العام كما هو المتبادر من اطلاق العرف (قوله المصلحة) بمعنى المنفعة فيخرج المضرة من جنس التعريف (قوله من حيث هى ثمرته ونتيجته) كلمة من متعلقه بالمترتبة وقيد الحيثية للاطلاق وفائدتها التعميم بمعنى سواء كانت تلك المصلحة مطلوبة للفاعل بالفعل اوكان صدور الفعل لاجلها او لالتناول التعريف الى الغرض والعلة الغائية وان امكن الحمل على التقييد او التعليل لكن لم يفد التعميم المطلوب نصا ٣ لاحتمال كون معنى الحيثية على تقدير التقييد والتعليل من حيث هى ثمرته ونتيجته فقط فلا يتناول لما ذكر لاشتماله على الزائد على مجرد كون المصلحة

٩ العرف هو مااستقر فى النفوس من جهة شهادات العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول وقيل العرف هى الالفاظ المنقولة من معانيها الاصلية والعرف العام هو الالفاظ المنقولة لاستعمال العام فى بعض ماوضع له اولا وهجر الاول وقيل ماكان الناقل غير معلوم

٣ وان افاد التعميم المطلوب ظاهرا لان التقييد بفقط خلاف الظاهر واشار المحشى رحمه الله الى ماقلنا باخذ الاحتمال فى قوله لاحتمال آه

ثمرته ونتيجته بخلاف الحمل على الاطلاق لانه بنا فى التقييد بفقط فيكون نصا فى المطلوب وهو المطلوب فان قيل يقال اذا كان قيد الحيثية عين المحيث فهو للاطلاق كقولنا كل انسان من حيث انه انسان حيوان واذا كان غيره فان صلح للتعليل فهوله كقولنا كل انسان من حيث انه متعجب ضاحك والافهو للتقييد كقولنا كل انسان من حيث انه ضاحك متعجب فههنا ليس عين المحيث لان الثمرة والنتيجة ليست مذكورة فى المحيث وهوظ فكيف يكون للاطلاق فيقال ان هذا القول ليس بكلى بل اكثرى ويدل على حقيقة هذا الجواب كون الحيثية المذكورة فى تعريفى الحقيقة والمجاز للتقييد اوالتعليل مع انها عن المحيث كما عرف فى موضعه (قوله على الاقدام) ٤ بمعنى القدوم بمعنى الجرأة والا فيكون معنى باعثة للفاعل على الاقدام حاملة له على الحمل فلا محصل له (قوله وصدور الفعل) اما منصوب معطوف على اسم ان وقوله لاجلها ظرف مستقر معطوف على خبر عطف الشيئين بحرف واحد وهو الواو ههنا على معمولى عامل واحد وهو ان ههنا واما مرفوع معطوف على خبر ان وقوله لاجلها ظرف لغو لصدور وعلى التقديرين فالعطف عطف تفسير للمعطوف عليه وهذان الاحتمالان هما الظاهران وان امكن غيرهما لكنه خلافه (قوله فالفائدة آه) الفاء متفرع على التعريفات المستفادة باعتبار الحيثيات المذكورة فى التقسيم (قوله متحد ان بالذات) ٥ معناه متحد ان بحسب الافراد يعنى كلما صدق عليه الفائدة صدق عليه الغاية وبالعكس (قوله مختلفان بالاعتبار) اى باعتبار الحيثية يعنى بحسب المفهوم من حيث هو هو (قوله ايضا) كناية عن الاتحاد بالذات (قوله كذلك) كناية عن الاختلاف بالاعتبار (قوله لان الحيثيتين آه) دليل للامور الاربعة المذكورة على سبيل التنازع لان معناه لانهما سواء كانتا بين الغاية والفائدة اوبين الغرض والعلة الغائية متلازمتان والتلازم يقتضى المغايرة بين الملزوم واللازم ولو اعتبارية كما ههنا وقد يقتضى المساواة فى الصدق كما ههنا فقد ثبت الدعاوى الاربعة بهذا الدليل وبيان التلازم ظاهر (قوله ودليل اعتبار آه) جواب عن سؤال مقدر تقديره انما ثبت الدعاوى المذكورة بالدليل

٤ قوله بمعنى القدوم بمعنى الجرأة الاخصر ان يقول بمعنى الجرأة

٥ قوله معناه آه يريد دفع ما اورد على الشارح من ان التلازم بين الحيثيتين لايستلزم الاتحاد بل المساواة بان الاتحاد هنا بمعنى الاتحاد فى الافراد يعنى المساواة

المذكور لو ثبت اعتبار الحيثيات فى الامور الاربعة وهو ممنوع وتقرير الجواب ان صواحب عرف العام اضافوا الغرض الى الفاعل فيقولون غرض الفاعل من هذا الفعل كذا واضافوا العلة الغائية الى الفعل فيقولون علة غائية الفعل مثلا فلذا اعتبر حيثية كون المصلحة مطلوبة للفاعل فى الغرض وحيثية كونها صدور الفعل لاجلها فى العلة الغائية واضافوا الفائدة والغاية الى الفعل فيقولون فائدة الفعل كذا وغايته كذا فلذا اعتبر حيثية كون المصلحة ثمرة الفعل ونتيجته فى الفائدة وحيثية كونها على طرف الفعل فى الغاية ولكن اضافتهم الفائدة والغاية الى الفعل ظاهرة فلذا ترك بيان الاضافة فيهما (قوله فيما اعتبرت فيه) ضمير اعتبرت راجع الى حيثية وفى بعض النسخ فيما اعتبر فيه فنائب فاعل اعتبر اما ضمير راجع الى حيثية بتأويل ان مع الفعل يعنى ان يحيث واما ضمير راجع الى مصدر اعتبر واما فيه (قوله الغرض) منصوب مفعول به للاضافة (قوله والعلة) اما منصوب معطوف على الغرض فقوله بالعكس على هذا اما متعلق بالاضافة بواسطة العطف فالباء بمعنى الى واما ظرف مستقر حال من العلة الغائية واما مرفوع مبتدأ فقوله بالعكس على هذا ظرف مستقر خبره والجملة حال من الغرض (قوله فالاولان) الفاء جواب لشرط محذوف والتقدير هكذا اذا عرف النسبة بين الاولين وبين الاخيرين بالاتحاد الذاتى والاختلاف الاعتبارى واريد النسبة من جهة اخرى بين الاولين والاخرين فالاول آه (قوله اذ ربما يترتب) كلمة اذ علة لاعم (قوله لا تكون مقصودة) كالاستظلال المترتب على غرس شجر الثمر لان المقصود من الغرس هو الثمر لا الاستظلال فيكون فائدة وغاية ولا يكون غرضا وعلة غائية فيكون الاولان اعم من الاخيرين (قوله واما حمل آه) الواو فيه عاطفة لهذه الجملة على مقدرة تقديرها اما حال هذه وحال الفائدة ماذكر فالمقدرة عديل لاما المذكورة (قوله لغة وعرفا) تمييز من النسبة الاضافية لحمل الفائدة والتقدير حمل شئ الفائدة من جهة اللغة والعرف يعنى بشئ الفائدة من جهتهما معناه اللغوى والعرفى فالليق تقديمهما على لفظ حقيقة الا انه اخرهما ليكون الحكم بحقيقة على الحمل مطلقا ومجملا ثم يكون مقيدا ومفصلا فيتحقق

الاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اوقع فى النفوس (قوله اذ العبارات) تعليل لنسبة حقيقة الى حمل الفائدة (قوله فى نفسها) وفى بعض النسخ انفسها بصيغة الجمع معناه مع قطع النظر عن المعانى اومع قطع النظر عن التعدد الحاصل بتعدد المحال (قوله اما باعتبار آه) تقديره اما كون العبارات فائدة فى نفسها باعتبار اللغة فظاهر ٧ لانها محصلة من العلم على المعنى الاول من اللغويين وانها مؤثرة فى الفؤاد للحسن على المعنى الثانى منهما (قوله تترتب على تصحيح حروفها واخراجها عن محالها) يعترض على هذا بان المشار اليه بهذه العبارات الذهنية على ما مر والعبارات الذهنية لاتترتب على التصحيح والاخراج بل المترتبة عليهما العبارات الخارجية فالمحمول عليها الفائدة ليست بمترتبة ولا فائدة والمترتبة والفائدة ليست بمحمول عليها فيجاب بان العبارات الذهنية مع قطع النظر عن التعدد العارض مترتبة عليهما فى وقت النطق فيكون قضية هذه فائدة وقتية مطلقة كقولنا كل قمر منخسف وقت الحيلولة لكن هذا الجواب انما يصح على القول المشهور فى العبارات الذهنية دون التحقيق لانها على التحقيق كلية فلا تعلق النطق بالكلية فى حال من الاحوال فالجواب على التحقيق ان العبارات الذهنية الكلية عنوان الموضوع وافرادها ذات الموضوع والحكم على ذات الموضوع لا على عنوانه فلا يرد السؤال لان ذات الموضوع موجودة مترتبة عليهما ومعنى قوله فى انفسها على التحقيق مع قطع النظر عن المعانى لا مع قطع النظر عن التعدد العارض بتعدد المحال لانه لو قطع عن التعدد المذكور لم تكن العبارات موجودة فى الخارج مطلقا لكونها كلية مجردة عن اعتبار الافراد لانه يحصل باعتبار التعدد على التحقيق فلم تكن فائدة بخلاف المشهور لانه لو قطع عن التعدد لكانت موجودة فى الخارج لكونها مشخصة لان الاعراض على المشهور كالجواهر وهى موجودة مع قطع النظر عن التعدد المذكور فالاعراض كذلك فيمكن ان يحمل قوله فى نفسها على المعنيين كما سبق الاشارة اليه (قوله ويجوز ان يكون مجازا) الواو فيه عاطفة لهذه الجملة على جملة واما حمل آه او عاطفة لها على الخبر وهو لفظ حقيقة بتأويل احدهما بالاخر ٨ على رأى ٩ وهو ههنا هكذا جائز كون الحمل مجازا او يكون حقيقة فان قيل يقتضى المعطوف

٧ لانها اى العبارات محصلة من العلم اما ان يتعلق من بمحصلة فيكون المعنى محصلة من العلم بمعانيها واما ان يكون بيانا للمحصلة حالا من الضمير المستتر تحتها فتكون نفس العبارات علما لانه الصورة الحاصلة فى الذهن ولاشك ان العبارات لكونها ذهنية صورة كذلك اولان العلم بمعنى المعلوم

٨ قوله على رأى اى على رأى من لم يجوز عطف الجمل التى لها محل من الاعراب على المفرد واما على رأى من جوزه فلا حاجة الى التأويل قال السيد السند فى حاشية المطول ان الجمل التى لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات ويجوز عطفها على المفردات وعكسه ويحسن اذا روعى فى التفنن نكتة

٩ وهو اى ذلك التأويل ههنا هكذا جائز كون الحمل مجازا على تقدير تأويل هذه الجملة بالمفرد او يكون حقيقة على تقدير تأويل الخبر بالجملة

عدم كون العبارات ماهوله للفائدة والمعطوف عليه يقتضى كون العبارات ماهوله لها فيتحقق التناقض بينهما فيقال ان المعطوف عليه مبنى على ارادة الفائدة المطلقة منها والمعطوف مبنى على ارادة الفائدة المعتدبها منها لان الالفاظ مقصودة للمعانى والمعانى مقصودة بالذات فتكون المعانى ماهوله للفائدة المعتدبها والالفاظ ماهوله للفائدة المطلقة فلا يتحقق التناقض لاختلاف الجهة وعلاقة المجاز فى الاسناد على مابين الشارح بقوله باعتبار ان لتلك العبارات آه السببية اى كون غير ماهوله وهو العبارات سببا لما هوله وهو المعانى ويمكن ان تكون الدالية والمدلولية (قوله اما خبر بعد خبر آه) قدم خبرية تشتمل على الحالية لكون الخبر ركنا من الكلام والركن اشرف من الفضلة التى هى الحال هنا وعلى الوصفية لكون الخبرية مفيدة للنسبة المجهولة والوصفية لاتفيد لما يقال الاوصاف قبل العلم بها اخبار وبعد العلم بها اوصاف والمفيد اولى من غير المفيد وقدم الحالية على الوصفية لان الحال وان كانت فضلة بالنسبة الى العامل لكنها مفيدة معللة للنسبة المجهولة بالنسبة الى ذى الحال بخلاف الصفة لانها غير مفيدة لما مر بل مخصصة اومادحة اوغير ذلك فان قيل قول المصنف تشتمل دون مشتملة مطابقة للفائدة وهى الخبر الاول يرجح الحالية والوصفية فتعارض الترجيحان فلم قدم الخبرية عليهما فيقال ان الترجيح الاول من جهة المعنى المقصود والثانى من جهة اللفظ الغير المقصود فالترجيح الاول اولى من الثانى فلا تعارض بينهما (قوله والمراد آه) ٢ وفى مقام التفسير باعث عام وهو الابهام وفائدة عامة وهى رفع الابهام وهما متحدان فى كل تفسير وباعث خاص وهو ورود السؤال المخصوص بحسب المقام وفائدة خاصة وهى رفع السؤال المخصوص وهما متغايران فى كل مقام ومصحح التفسير كالعلاقة فى التفسير بالمجازى والوجود فى اللغة فى التفسير بالحقيقى واداة التفسير كاى واعنى ويعنى فالاولان والسادس ههنا متلومة وتقرير الثالث ههنا بان عبارة تشتمل فاسدة لانها مستلزمة لاشتمال الشئ على نفسه واشتمال الشئ على نفسه فاسد فهذه العبارة مستلزمة للفاسد وكل مستلزمة للفاسد فاسد فعبارة تشتمل فاسدة وتقرير الرابع ههنا بانا لانسلم ان هذه العبارة مستلزمة للاشتمال المذكور كيف

٢ اعلم ان التفسير يقتضى باعثا ومصححا ومرجحا وفائدة لان التفسير يلزم ان يكون واضحا وكاشفا عن المفسر فيكون المفسر مبهما والابهام يكون باعثا ويلزم ان يصح ارادة المفسر فيكون مابه التصحيح مصححا ويلزم ايضا ان يحتمل المفسر للمفسر وغيره فلابد من مخصص فيكون مابه التخصيص مرجحا وايضا يلزم ان يكون للتفسير غرض وفائدة لان فعل العبد لايخلو منه فيكون (كذا فى بعض حواشى عصام الفريدة)

والمشتمل ههنا مجمل للتعبير عنه بلفظ واحد وهو ضمير تشتمل والمشتمل عليه مفصل للتعبير عنه بالفاظ متعددة او المشتمل كل والمشتمل عليه كل جزء من اجزائه وعبارة الش تحتمل كلا التوجيهين وان كان الظاهر هو الثانى من لفظ كل واجزائه والتوجيه الاول مبنى ٤ على ملاحظة العطف قبل الحكم بالاشتمال والثانى على ملاحظة الحكم قبل العطف والخامس استعمال حرف العطف عند البلغاء على الوجهين (قوله وجه الترتيب) انما عدل عن التعبير المشهور وهو وجه الضبط لان الترتيب يستلزم الضبط مع افادة حسن الانتظام لانه وضع كل شئ فى مرتبته اللائقة بخلاف الضبط لانه يدل على الحصر لاعلى حسن الانتظام مع ان الدليل يفيده بل لفظ مقدمة وتقسيم وخاتمة فى المتن فلذا عدل عنه اليه (قوله ان ما ذكره الى آخره) مادة الالف والنون ههنا بالفتح لانها اذا وقعت خبر عن اسم معنى قد يجوز فيها الكسر فقط كقولك العلم انه حسن لانها لو فتحت فيه لكان المعنى بعد التأويل بالمصدر العلم كونه حسنا فلا يصح الحمل بينهما لعدم الاتحاد الخارجى لانه ليس بمتحد مع الكون المذكور بل متحد مع حسن وقد يجوز الفتح فيها فقط كقولك مأمولى انك قائم لانها لو كسرت لكان المعنى مأمولى انك ثابت القيام فلا يصح الحمل بينهما لان المأمول نفس القيام لا نفس المخاطب لانه لو كان نفسه ليقال مأمولى انت ولو كان المخاطب من حيث انه قائم لرجع المعنى الى صورة الفتح فلا فائدة فى الكسر بل لا صحة له لعدم العائد من الجملة الى المبتدأ فما نحن فيه من قبيل الثانى لان وجه الترتيب كينونة ماذكر لافادة كذا ولا فائدة كذا لا نفس ماذكر ولعدم العائد ويجوز الفتح ههنا بتقدير حرف الجر اى وجه حاصل بان ما الى آخره (قوله فى هذه الرسالة) ان قيل ان ماذكره عبارة عن الفاظ بقرينة بيانه بقوله من العبارات والرسالة عبارة عنها على المختار على ما مر فيلزم ظرفية الشئ لنفسه فيقال الالفاظ التى هى عبارة عنها الرسالة خاصة والالفاظ التى ماذكره عباره عنها عامة فيكون الظرفية ظرفية الكل للجزء لان الخاص مقيد والعام مطلق والمطلق جزء المقيد وهو كل له فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه وان قيل قوله من العبارات مستدرك لان ماذكره لا يحتمل غيرها فيقال انا لا نسلم انه لا يحتمل

٤ وتحقيق ذلك ماقال عصام الدين فى شرح الكافية فى قول ابن الحاجب وانواعه رفع ونصب وجر من ان العطف فى الشايع متاخر عن ربط الشئ بالمعطوف عليه او ربط المعطوف بشئ ربما يتقدم فيفد ربط المجموع والربط بالمجموع لكن جعل هذا داخلا فى المعطوف مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية فى الاعراب لان المعنى المقتضى للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى اعراب الكل على كل دفعا للتحكم فليس هنا عطف بل صورته وماقيل ان العطف مقدم على الربط مسامحة

غيرها كيف ولفظ ذكره امامشتق من الذكر بضم الذال وهو التعقل واما مشتق من الذكر بالكسر وهو التلفظ وعلى هذا لفظ ذكر مشترك يحتمل المعنيين التعقل والتلفظ وقرينة ارادة التلفظ قوله من العبارات فلا استدراك اويقال فائدته دفع احتمال كون النسبة الوقوعية لذكر الى ضمير المفعول مجازا لكون ماعبارة عن المعانى وتقرير وجه الضبط على طريق مفصول النتايج ظاهر وتقريره على موصول النتايج هكذا ماذكر فى هذه الرسالة مرتب على مقدمة وتقسيم وخاتمة لانه اما ان يكون لافادة المقصود او لافادة مايتعلق به وكلما كان الاول فهو التقسيم فما ذكر فيها اماتقسيم اولافادة مايتعلق به وكلما كان الثانى فاما ان يكون ذلك التعلق تعلق السابق باللاحق او تعلق اللاحق بالسابق وكلما كان الاول فهو المقدمة فما ذكر فيها اما تقسيم واما مقدمة واما ان يكون ذلك التعلق تعلق اللاحق بالسابق وكلما كان ذلك التعلق تعلق اللاحق بالسابق فهو الخاتمة فما ذكر فيها اما تقسيم واما مقدمة واما خاتمة وكل شئ شانه كذا فهو مرتب على مقدمة وتقسيم وخاتمة فماذكر فيها مرتب عليها وهو المطلوب فان قيل لانسلم كلما كان الاول فهو التقسيم كيف وجزء التقسيم من الاول ليس بتقسيم فيقال جزء التقسيم ليس من الاول لان المقصود من قوله لافادة المقصود لافادة جميع المقصود والجزء ليس لافادة جميعه فان قيل فعلى هذا الجواب يرد السؤال على قوله كلما كان الثانى فاما ان يكون ذلك الى آخره بان الجزء اذا لم يدخل فى الاول يدخل فى الثانى مع انه يتعلق به تعلق الجزء بالكل ولاتعلق السابق باللاحق وبالعكس فانحصار الثانى فى التعلقين ممنوع فيقال انه لم يدخل فى الثانى لانه يخص من الثانى تعلق الجزء فان قيل يرد السؤال على هذا الجواب على انحصار ماذكر فى افادة المقصود وافادة مايتعلق به فالجواب الحاسم لاصل الشبهة ٦ تخصيص ماذكر بمايكون جزأ مستقلا وجزء الجزء ليس جزأ مستقلا فلم يدخل فى المقسم وهو ماذكر حتى يرد السؤال (قوله والمقدمة آه) قدم اشتقاقها من قدم اللازم على اشتقاقها من قدم المتعدى لان المناسبة على الاشتقاق الاول ظاهرة دون الثانى بين المعنى الاصطلاحى واللغوى لان التقدم صفة للمعنى العرفى والتقديم صفة مجازية بطريق السببية

٦ قوله تخصيص ماذكر والى هذا الجواب اشار الشارح المحقق فى شرحه الكبير حيث قال فيه لان مايذكر ويعد جزأ برأسه ويعنون عنه باسم الخ فزاد مازاد لاخراج بعض كل وتبعه الشارح ابو القاسم السمرقندى

لا حقيقة بطريق الصدور لان التقديم لكونه من الافعال الاختيارية يقتضى الاختيار فى المصدر ولا اختيار فى المعنى العرفى فالمناسبة ظاهرة على الاول دون الثانى فلذا قدم الاول واخر الثانى (قوله عبارة عما يتوقف معناه يعبر عنها بما آه (قوله لتقدمها) ناظر الى الاشتقاق من اللازم والمناسبة بين المعنيين اللزوم على الاحتمالين لان كلا من التقدم والتقديم لازم للمعنى العرفى وهو ظاهر ٧ او العموم والخصوص لان معناه اللغوى امور متقدمة والمعنى العرفى بعض من هذه الامور فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص (قوله او لتقديمها الطالب) ناظر الى الاشتقاق من المتعدى مغناه التقديم الطالب العالم بها على غير العالم بها والتاء فيها بعد النقل اما للتأنيث ان قدر الموصوف مؤنثا كطائفة واموروا اما للنقل ان قدر الموصوف مذكرا كشئ وامرء والتاء للنقل يكون مجازا وتقريره بالتركى فرعيتده نقليهٔ مطلقه تأنيث مطلقه تشبيه اولندى جنسندن اولمسى ادعا اولندى تأنيث مطلق نقليهٔ مطلقه ده بحسب الاراده استعمال اولندى استعارهٔ مصرحهٔ اصليه اولدى بو استعاره يه تبعا تأنيث مطلقك جزئياتنه موضوع اولان تاء نقليهٔ مطلقه نك جزئياتندن بر جزئيسى اولان مقدمه لفظنك نقليتنده استعمال اولندى استعارهٔ مصرحهٔ تبعيه اولدى (قوله فى المقاصد بالذات) ٨ كمعانى التقسيم ههنا والقياس فى المنطق (قوله او بالواسطة كالفاظ التقسيم ههنا والقضايا فى المنطق (قوله المعانى المخصوصة والعبارات) فان قيل تقديم كون المقدمة عبارة عن المعانى على كونها عبارة عن الالفاظ يدل على رجحانية كونها عبارة عن المعانى وتخصيص الاشارت فى هذه بالعبارات يدل على رجحانية كونها عبارة عن الالفاظ فيلزم التنافى بين كلاميه فيقال ان ما سبق مبنى على الرجحانية فى نفس الامر وما ذكر ههنا مبنى على الرجحانية بالنسبة الى ٩ نقل المقدمة من المعنى العرفى الى احدها لان المعنى العرفى من قبيل المعنى فيكون المعانى المنقول اليها ههنا من افراده فيكون المناسبة تامة بخلاف الالفاظ لانها ليست من افراده فلا يكون المناسبة بينها تامة فيختلف جهتا الرجحانيتين فلا يلزم التناقض (قوله فلا بد من اختيار التجوز) فيه نظر لان التجوز ليس بلازم على التقدير الاول لانه يجوز ح ان يكون

٧ قوله او العموم والخصوص هذا مبنى على الاحتمال الاول فقط اعنى اشتقاق المقدمة من قدم اللازم كما اشار اليه بقوله لان معناه امور متقدمة حيث لم يقل او مقدمة

٨ هذا اذا كان قوله بالذات او بالواسطة قيدا للمقاصد اما اذا كان قيدا للتقديم فيكون المراد بالمقاصد التقسيم هنا وبالمقدم بالذات معانى المقدمة وبالمقدم بالواسطة الفاظها وهذا المعنى اظهر من جهة المعنى

٩ فيه ان هجر المعنى المنقول عنه شرط فى النقل والمعنى العرفى لم يهجر بل استعملت هنا فى غير ما ما وضعت هى له على سبيل المجاز فلا يصح اطلاق النقل على هذا الاستعمال الا ان يكون النقل بالمعنى اللغوى او يعتبر الهجر فى خصوص هذه الرسالة

الاستعمال حقيقة بان استعمل العام بعمومه فى الخاص فلا وجه للزوم فيجاب بان هذا النظر انما يرد لو لم يكن لفظ اختيار او اللزوم المستفاد من لا بد بمعنى الوجوب الاستحسانى وهو ممنوع وحاصل الكلام على التوجيهين ٢ يحسن التجوز سواء كان واجبا كما بالنظر الى العلاقة الثانية او لم يكن واجبا كما بالنظر الى العلاقة الاولى بل حسنا لان الحقيقة المذكورة تستلزم ارادة غير المراد مرجوحة بالنظر الى المجاز والمجاز المذكور حسن بالنظر اليها (قوله من قبيل اطلاق الكلى على بعض جزئياته) ناظر الى احتمال المعانى والكلى ما يتوقف آه وبعض جزئياته معانى المقدمة ههنا (قوله او اطلاق اسم المدلول) ناظر الى احتمال الالفاظ (قوله على مادل عليه) ان قيل ان الاسم المدلول لم يطلق على جميع مادل عليه بل على بض مادل عليه ولم يدل عليه لفظ الشارح بل على الاول الغير المراد ههنا فيقال ان عدم الدلالة على المطلوب ممنوع لان لفظ فيمادل للعهد الذهنى او لان ضمير عليه راجع الى بعض جزئياته او لان ضمير عليه ٣ محمول على الاستخدام والمراد منه بعض المدلول وعلى التقادير الثلثة تفيد لفظه المطلوب فان قيل ان الوضع والتقسيم ليس بعلم ٤ بل مبادى العلوم العربية او مبادى علم اللغة فلا يصدق ما يتوقف عليه الشروع فى العلم على معانى المقدمة ههنا لانها ما يتوقف عليه الشروع فى التقسيم وهو ليس بعلم فيقال انا لانم عدم الصدق كيف والتوقف المذكور فى التعريف اعم من التوقف بالذات او بالواسطة والشروع فى العلم الذى الوضع مبادلة يتوقف على الشروع فى الوضع والتقسيم والشروع على وجه البصيرة فى التقسيم يتوقف على المقدمة ههنا فالشروع فى العلم المقصود يتوقف على المقدمة بالواسطة فيصدق ما يتوقف عليه الشروع فى العلم فيصح العلاقتان المذكورتان او يقال انا لانم ان الوضع ليس بعلم كيف وقد عرف الخادمى رح فى رسالة البسملة علم الوضع بانه علم يبحث فيه عن احوال الوضع بحسب الكلية والجزئية واذا كان الوضع علما فيصدق التعريف المذكور على مدلول المقدمة ههنا بلا تعميم التوقف فيه فيصح العلاقتان (قوله اذ التنبيه من المقدمة) لان ما ذكر فيه يشتد ارتباطه بها ولانه مذكور منكرا

٢ والجواب الاول ناظر الى نسخة من اختيار التجوز والثانى الى نسخة من اعتبار التجوز (منه)

٣ حمل الضمير على الاستخدام مبنى على ان يكون المراد بالمدلول كل المدلول اما اذا كان المراد به بعض المدلول بان يحمل اللام فيه على العهد الذهنى كما استفيد من الشرح الكبير فيحصل المرام بلا حمل الضمير على الاستخدام تأمل

٤ قوله بل مبادى العلوم العربية ان كانت المقاصد المذكورة فى الرسالة معرفة المفهومات الاصطلاحية لعدة من اللفظ التى يحكم على مدلولاتها فى العلوم العربية قوله او مبادى علم اللغة ان كانت المقاصد المذكورة فى الرسالة مرفة وضع ما يصدق عليه المفهومات الاصطلاحية ولا يذهب عليك ان كون الوضع والتقسيم على هذا التقدير من مبادى علم اللغة مبنى على ان يخص ذلك العلم بمعرفة الاوضاع تفصيلا حفظا لما هو الشايع

مخالفا لاخويه التقسيم والخاتمة (قال المصنف المقدمة) اللام للعهد الخارجى لتقدم ذكرها صراحة ان كان المراد بهما واحدا اوكناية ان كان المراد بهما مختلفا بان يكون المراد باحدهما الالفاظ وبالآخر المعانى فان قيل المراد بمدخول العهد الحصة وهى تقتضى ذا الحصة فما هو فيقال مايطلق عليه لفظ المقدمة سواء كان معنى عرفيا اومعنى لغويا اومعنى مرادا ههنا اولفظ المقدمة والمعنى المراد ههنا حصة من هذا المطلق العام وهو ليس بمراد ههنا بل يعتبر لمجرد وجدان ذى الحصة لها (قوله مبتدأ) خبر مبتدأ محذوف والتقدير هواى لفظ المقدمة (قوله اوبالعكس) ظرف مستقر عطف على مبتدأ فان قيل لم قدم احتمال كون المقدمة مبتدأ والخبر محذوفا واخر العكس فيقال لان المقرر عندهم اذا ٥ اجتمع الشيئان اللذان احدهما اعرف من الآخر فيجعل الاعرف مبتدأ وغير خبرا وههنا المقدمة اعرف من الخبر لتقدم ذكرها والخبر وهوالذى نشرع فيه ليس باعرف منها لعدم تقدم ذكرها فلذلك فعل كذلك (قوله واما جعل آه) جواب عن سؤال مقدر تقديره بان فى كلا الاحتمالين حذفا وتكلفا وفى احتمال جعل المقدمة مبتدأ والخبر العبارات المذكورة ترجحانا عليهما لعدم الحذف فيه فترجيحهما عليه ترجيح المرجوح على الراجح وحاصل الجواب ان هذا الاحتمال غير مناسب ومرجوح من جهة المعنى فقط والاحتمالان الاولان مرجوحان من جهة اللفظ فقط ففيهما جزالة المعنى وركاكة اللفظ وفى ذلك الاحتمال ركاكة المعنى وجزالة اللفظ واذا اجتمع الجزالتان يرجح جزالة المعنى ويترك جزالة اللفظ ويختار تكلفه لان المعنى مقصود بالذات واللفظ مقصود لاجل المعنى فناسب ترجيح جزالته على جزالة اللفظ ووجه ركاكة المعنى على هذا الجعل انه اذا جعل العبارات المذكورة خبرا للمقدمة يكون نسبتها لها مقصودة لانها اذا لم تكن مقصودة والنسبة بين العبارات مقصودة لم تكن خبرا كقولك زيد قام ابوه لانه لم تكن نسبة قام الى الاب مقصودة لانها لوكانت مقصودة لم يكن قام ابوه خبرا لزيد لانه لم تكن النسبة المقصودة فى الكلام اثنتين فهنا اذا كان العبارات خبرا للمقدمة لم تكن النسبة بين العبارات مقصودة مع انها مقصودة فى نفس الامر فيلزم

واما ان جعل ذلك العلم معرفة اوضاع الالفاظ مطلقا اجمالا وتفصيلا فيكون الوضع و التقسيم بعضا من علم اللغة وقد بين فى كتبه وضع الالفاظ على وجه الاجمال فيقال كل مافيه الجيم والنون يدل على الستر ٥ اذا اراد الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فايهما اولى قال الواسطى الاولى كون المحذوف مبتدأ لان الخبر محط الفائدة وقال العبدى الاولى كونه خبرا لان التجوز فى آخر الجملة اسهل ولو عرض مايوجب التعبير عنه (من مغنى اللبيب)

ان تكون النسبة المقصودة غير مقصودة فيلزم الركاكة من جهة المعنى (قوله تأمل) اشارة الى ماذكر فى بيان عدم المناسبة وهو بيان عدم الجزالة ووجهه (قوله وتعقل الموضوع له) عطف على مدخول الاعتبار وهو خصوص الوضع بقرينة قوله فى جواب لما بدأ بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار دون تعقل الموضوع له (قوله كذلك) ظرف مستقر حال من الموضوع له ومعنى كذلك خصوص الموضوع له وعمومه والغرض من قضية لما كان الى آخره بيان وجه الابتداء بلفظ قد يوضع الى آخره (قوله اعلم ان اللفظ الى قوله فلا يقال) خلاصته ان اللفظ فى اصل اللغة الرمى مطلقا فنقل منه الى مالم يكن حرفا اه وفى عرف اللغة الرمى من الفم اى النطق فنقل الى ماصدر من الفم آه وكلا النقلين يكون من قبيل نقل المتعلق الى المتعلق بالفتح ثم نقل الى المعنى الاصطلاحى بطريق نقل الاعم من وجه الى الاخص من وجه على الاول وبطريق نقل الاخص المطلق الى الاعم المطلق ٧ على الثانى (قوله فلا يقال لفظة الله) تفريع على الثانى لانه لكون الثانى مخصوصا بما صدر من الفم يشعر له تعالى فما وهو منزه عن الفم الجارحة بخلاف القول بالمعنى الاول لعدم التخصيص والاشعار (قوله بل كلمة الله تعالى) فان قيل ان اللفظ مأخوذ فى تعريف الكلمة فلزم ان لا يقال كلمة الله تعالى كما لا يقال لفظة الله تعالى فيقال انا لانسلم اللزوم المذكور لان اللفظ المعتبر فى ماهية الكلمة بالمعنى الاصطلاحى ٨ وهو لا يشعر فالكلمة لا تشعر (قوله احكامه) المراد به الاحكام اللفظية بقرينة ان التعريف للنحاة وبقرينة كالعطف والا فيدخل فى التعريف الدوال الاربعة لانها تشارك لما من شانه ان يصدر آه فى الدلالة على المعنى وهذه المشاركة فى الحكم المعنوى ولا مشاركة لها فى الحكم اللفظى فاذا خصصت الاحكام المذكورة فى التعريف باللفظية فلم تدخل الدوال الاربعة فى التعريف (قوله فيندرج فيه) اى فى اللفظ او فى تعريفه كلمات الله تعالى تفريع على التعريف بكلا القسمين لان المراد بها الكلمات الواصلة الينا لا الكلمات النفسية القائمة بذاته تعالى لانها ليست بلفظ باى معنى كان ولكلمات اللفظية نسبتان نسبة الينا ونسبة الى ذاته تعالى وبالنسبة الينا الفاظ تصدر منا حين

٧ اى على تقدير النقل من معنى الرمى من الفم الى المعنى الاصطلاحى لاجتماعهما فى ضرب مثلا ولوجود الثانى فى الضمائر المستترة دون الاول

٨ فان قيل هذا الجواب يستدعى ان يقال لفظ الله بالمعنى الاصطلاحى مع انه لم يقل قلت الحق ان عدم جواز نسبة لفظ الى الله تعالى لعدم ورود الشرع به فسواء اريد به المعنى اللغوى او الاصطلاحى لا ينسب اللفظ الى الله تعالى